الأمم المتحدة

E/C.18/2009/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 August 2009
Arabic
Original: English

لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية
الدورة الخامسة
جنيف، ١٩-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت*
افتتاح ممثل الأمين العام للدورة

نتائج المؤتمرات الأخيرة المتعلقة بلجنة الخبراء

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

عقد مؤتمران رئيسيان مؤخراً أقرا على التوالي بدور التعاون الضريبي الدولي في مساعدة التنمية المستدامة وفي معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية هما مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عُقد في الدوحة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية الذي عقد في نيويورك من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد أشارت الوثيقتان الختاميتان اللتان صدرتا عن المؤتمرين إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون الضريبي الدولي، بما في ذلك في ما يتعلق بلجنة الخبراء. وتتضمن هذه المذكرة فقرات ذات صلة مقتطفة من الوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين، لتأخذ اللجنة علماً بها.

* E/C.18/2009/1.

270809 270809 09-45192 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – مقدمة

١ – عُقد مؤتمران رئيسيان مؤخراً أقرا على التوالي بدور التعاون الضريبي الدولي في مساعدة التنمية المستدامة وفي معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية هما مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عُقد في الدوحة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية الذي عقد في نيويورك من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد أشارت الوثيقتان الختاميتان اللتان صدرتا عن المؤتمرين إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون الضريبي الدولي، بما في ذلك في ما يتعلق بلجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. وتتضمن هذه المذكرة فقرات ذات صلة مقتطفة من الوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين، لتأخذ اللجنة علماً بها.

ثانياً – مؤتمر الدوحة لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

٢ – أُجريت مفاوضات استغرقت أكثر من ٣٠٠ ساعة قبل انعقاد المؤتمر في نيويورك وخلال مؤتمر الاستعراض في الدوحة من أجل وضع الصيغة النهائية للوثيقة الختامية للمؤتمر، إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق).

٣ – تنص الفقرة ١٦ من الوثيقة الختامية على ما يلي:

”سنواصل القيام بالإصلاح المالي، بما فيه الإصلاح الضريبي، الذي له أهمية أساسية بالنسبة لتعزيز سياسات الاقتصاد الكلي وتعبئة الموارد العامة المحلية. وسنواصل أيضا تحسين العمليات المتعلقة بالميزانية، وتعزيز شفافية إدارة المالية العامة وترشيد النفقات. وسنكثف الجهود المبذولة لزيادة عائدات الضرائب من خلال تحديث النظم الضريبية، وزيادة كفاءة جباية الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي على نحو فعال. وسنبذل هذه الجهود لتحقيق هدف شامل هو جعل النظم الضريبية أكثر مراعاة لمصالح الفقراء. ولئن كان كل بلد مسؤولا عن وضع نظامه الضريبي، فمن المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية والنهوض بالتعاون الدولي والمشاركة في معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي، بما في ذلك في مجال الازدواج الضريبي. وفي هذا الصدد، نسلم بضرورة مواصلة تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، ونطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في توطيد الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة للخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية“.

٤ - وتنص الفقرة ٢٠ من إعلان الدوحة التي لا تعالج حصرا التهرب من دفع الضريبة وتجنبها، على ما يلي:

”ويشكل هروب رأس المال، أينما حدث، عقبة رئيسية أمام تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية. وسنكثف الجهود الوطنية والمتعددة الأطراف من أجل التصدي لمختلف العوامل التي تسهم فيه. ومن الأهمية بمكان معالجة مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة، وبخاصة غسل الأموال. وينبغي تنفيذ تدابير إضافية لمنع تحويل الأصول المسروقة إلى الخارج والمساعدة على استردادها وإعادتها، وبخاصة إلى بلدانها الأصلية، تمشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك لمنع تدفقات رأس المال للأغراض الإجرامية. وننوه بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجموعة البنك الدولي من خلال مبادرة استرداد الأصول المسروقة وغيرها من المبادرات المناسبة. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول التي لم تنظر بعد في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب على أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية، وندعو إلى زيادة التعاون لتحقيق الهدف ذاته“.

٥ - وتتطرق الفقرة ٢٥ من إعلان الدوحة للمعاهدات المتعلقة بالضرائب تحديدا حين تنص على ما يلي:

” ويمكن لمعاهدات الاستثمار الثنائية أن تشجع التدفقات الخاصة بزيادة استقرار البيئة القانونية وإمكانية التنبؤ بها لدى المستثمرين. ومن المهم أن تراعي معاهدات الاستثمار الثنائية والمعاهدات المتعلقة بالضرائب، وغير ذلك من التدابير الضريبية الرامية إلى تسهيل الاستثمارات الأجنبية، التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي. وإننا نسلّم بأهمية دعم عملية بناء القدرات في البلدان النامية قصد تحسين قدراتها على التفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار ذات المنفعة المتبادلة. ومن المهم تشجيع الممارسات الضريبية الجيدة وتفادي الممارسات غير الملائمة“.

ثالثا - المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

٦ - عُقد المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وجاء في الفقرتين ٣٨ و ٣٩ من الوثيقة الختامية للمؤتمر (قرار الجمعية العامة ٦٣/٣٠٣، المرفق) ما يلي:

”ونشدد على ضرورة كفالة أن تمتثل جميع مناطق الاختصاص الضريبي والمراكز المالية لمعايير الشفافية والضبط. ونؤكد من جديد ضرورة مواصلة العمل على تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك داخل إطار الأمم المتحدة، بوسائل من بينها التشجيع على إبرام اتفاقات الازدواج الضريبي. ومن شأن الأطر الشاملة للجميع القائمة على التعاون أن تكفل مشاركة جميع مناطق الاختصاص ومعاملتها على قدم المساواة. وندعو إلى توخي الاتساق وعدم التمييز في إعمال شروط الشفافية والمعايير الدولية المتعلقة بتبادل المعلومات.

”وتشير التقديرات إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة تبلغ عدة أضعاف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية وأنها تؤثر تأثيرا ضارا على تمويل التنمية. وينبغي أن تشتمل التدابير التي تتخذ من أجل تعزيز عملية ضبط النظام المالي الرسمي وغير الرسمي وزيادة الرقابة عليه وتحسين درجة شفافيته على خطوات للحد من التدفقات المالية غير المشروعة في جميع البلدان. كذلك فإن تحسين شفافية النظام المالي العالمي يمنع التدفقات المالية غير المشروعة، بما فيها التدفقات المتجهة إلى المراكز المالية الدولية، ويعزز القدرة على الكشف عن الأنشطة غير المشروعة“.

٧ - وجاء في الفقرة ٥٦ ما يلي:

”ونطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بما يلي:

...

(ج) النظر في تعزيز الترتيبات المؤسسية الرامية إلى النهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية“؛

رابعاً - الخاتمة

٨ - من المتوقع حاليا أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل أو بآخر في موضوع تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضرائبية، المذكور في إعلان الدوحة والوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وذلك في دورته الموضوعية المستأنفة في نيويورك، التي يمكن أن تعقد في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.